OIC/CFM-40/2013/CSF/SG-REP

الأصل: إنجليزيّ

تقرير
الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي
عن
الشؤون الثقافية والاجتماعية والأسرة
مقدَّم إلى
الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية
(دورة: حوار الحضارات، عامل للسلم والتنمية المستدامة)

كوناكري، جمهورية غينيا

في الفترة من 6 **إلى** 9 **صفر** 1435**هـ**

الموافق 9 – ديسمبر 2013**م**

	الموضوع	
	مقدمة	1
	المواضيع الثقافية والاجتماعية العامة	
أوّلاً:	الإسلاموفوبيا	4
ثانياً:	الحوار بين الحضارات	8
ثالثاً:	وضع التقويم الهجريّ الموحد وتوحيد الأعياد الإسلاميّة	9
رابعاً:	التقريب بين المذاهب الإسلامية	11
	حماية المقدسات الإسلاميّة	
أوّلاً:	تدمير المسجد البابري وحماية الأماكن الإسلاميّة المقدسة في الهند	13
ثانياً:	تدمير مجمع شرار شريف الإسلاميّ وأماكن إسلاميّة أخرى	13
ثالثاً:	تدنيس المقدسات والآثار والمعالم التاريخية الإسلاميّة داخل الأراضي الأذربيجانية إثر عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان	14
رابعاً:	تدمير المراقد والأماكن الإسلاميّة والمساجد ودور العبادة في العراق	14
	شؤون الأسرة	
أوّلاً:	إنشاء إدارة شؤون الأسرة	16
ثانياً:	شؤون المرأة	16
ثالثاً:	رعاية الطفولة وحمايتها في العالم الإسلاميّ	19
رابعاً:	شؤون الشباب	20
	المراكز والمعاهد الثقافية الإسلاميّة	
أوّلاً:	المعهد الإقليمي للدراسات والبحوث الإسلاميّة في تمبكتو بمالي	23
ثانياً:	المعهد الإقليمي للتعليم التكميلي في إسلام أباد، عاصمة باكستان	23
ثالثاً:	المركز الإسلاميّ في غينيا بيساو	24
رابعاً:	المعهد الإسلاميّ للترجمة في الخرطوم	24
خامساً:	مشروع إنشاء هيئة إسلاميّة للقرآن الكريم	24
	شؤون فلسطين الثقافية والاجتماعية	
أوّلاً:	المحافظة على الهوية الإسلاميّة والتراث الإنساني والحقوق الدينية في القدس الشريف	27
ثانياً:	الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلاميّة والأماكن الأثرية في مدن الخليل وبيت لحم ونابلس وقطاع غزة	28
ثالثاً:	توأمة الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة مع الجامعات في الدول الأعضاء	29
رابعاً:	الوضع التعليميّ في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي العربية المحتلة	29
خامساً:	الوضع التعليمي في الجولان السوري المحتل	31

مقدمة

لقد كان للمسائل والتحديات الجديدة ذات الصلة بالشؤون الثقافية والاجتماعية وشؤون الأسرة في إطار برنامج العمل العشري لمنظمة التعلون الإسلامي والميثاق المعدل للمنظمة أثر على سير أنشطة الأمانة العامة وأجهزتها ذات الصلة بأن جعلتها أشد اهتماماً بها والتزاماً فيما تبذله من جهود. ولقد تابعت هذه المسائل فآليتها الأولوية. وقد جاءت جهود الأجهزة الفرعية ومؤسسات المتخصصة والمنتمية مكملة لجهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد.

لقد بلغ الاتجاه المتنامي لظاهرة الإسلاموفوبيا والتمييز ضد المسلمين في المجتمعات الغربية مستويات تبعث على القلق وتهدد السلم والأمن الدوليين. وقد وجدت هذه الظاهرة مكاناً لها في أجندة الأحزاب السياسية اليمينية في أوروبا وباتت أكثر حضوراً في الولايات المتحدة الأمريكية في الآونة الأخيرة. إلا أن مما يبعث على الأمل أن منظمة التعاون الإسلامي قد انخرطت مع شركائها في الغرب، بما في ذلك الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، لتوعية المجتمع الدولي بما تنطوي عليه هذه الظاهرة من مخاطر. وتوخياً لردم الهوة وإزالة الشكوك وسوء الفهم، ركزت منظمة التعاون الإسلامي في أنشطتها وبرامجها على تعزيز الانخراط والحوار بين الثقافات والحضارات والديانات بين العالم الإسلامي والغرب، حوارٍ شارك فيه بعض واضعي السياسات والزعماء والمؤسسات المرموقة. ولم يزل الحفاظ على الإرث الثقافي الإسلامي وتعزيزه يحتل الصدارة في أجندة منظمة التعاون الإسلامي وبرامجها.

تعد الأسرة نواة المجتمع ومؤسسة ذات أهمية في حياة الإنسان. وتواجه المرأة، بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات مجتمعاتنا، طائفة من التحديات والمسائل الصعبة فيما يخص النهوض بوضعها بصفة مجملة. وفي هذا السياق، ينصب تركيز منظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع شركائها، على بعض المجالات الأساسية للنهوض بالمرأة وتمكينها على شتى المستويات من أجل تحسين وضعها وحماية حقوقها. كما أن منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة بملاءمة وضع الأطفال والشباب في المجتمع وحريصة على تمكينهم من التعليم وتهيئة الظروف الملائمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

يبدأ هذا التقرير باستعراض المواضيع الثقافية والاجتماعية العامة في الفصل الأول مثل الإسلاموفوبيا، وحوار الحضارات، ووضع تقويم هجري موحد، والتقريب بين المذاهب الإسلامية. ويلي الفصل الأول فصل عن حماية المقدسات الإسلامية، يتطرق لحماية التراث الإسلامي الدولي، والمساجد والأماكن المقدسة، وما يرتبط بذلك من مسائل.

أما الفصل الخاص بشؤون الأسرة فيتطرق لدور المرأة المسلمة في تنمية المجتمع الإسلامي، ووضع الأطفال ورعايتهم، والتعاون في تنفيذ أنشطة الشباب.

ويقدم الفصل الخاص بالمراكز الإسلامية معلومات محدثة عن أنشطة المراكز في مالي وباكستان وعن مشروع إقامة مركز إسلامي في غينيا بيساو، فضلاً عن معهد الترجمة في الخرطوم ومشروع إقامة الهيئة الإسلامية للقرآن الكريم.

وأخيراً، أفردت فصلاً لشؤون فلسطين الثقافية يتضمن موضوعات منها الوضع التعليمي في الأراضي الفلسطينية، والحفاظ على التراث الحضاري في القدس الشريف، وتدريس تاريخ فلسطين وجغرافيتها في إطار المناهج التعليمية في الدول الأعضاء.

ويُقَدم هذا التقرير إلى الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

المواضيع الثقافية والاجتماعية العامة

أولا: الإسلاموفوبيا

تظل ظاهرة الإسلاموفوبيا أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأمة. ما فتئ مرصد منظمة التعاون الإسلاميّ لظاهرة الإسلاموفوبيا، منذ إنشائه، يرصد عن كثب الأفعال المرتبطة بهذه الظاهرة، وهو ما تبرزه التقارير الشهرية التي تعرض على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت. ولم تقتصر أعمالنا على إصدار البيانات، بل أعقبتها مساع دبلوماسية ولقاءاتٌ ثنائيةٌ مع قادة حكوميين في البلدان الأوروبية ومع الجهات الفاعلة الأخرى.

وأود أن أشير هنا إلى أن مرصد منظمة التعاون الإسلامي للإسلاموفوبيا قد كانت ناجحا في جهودها لتوعية الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني في الغرب لآفة الكراهية ضد الإسلام باعتبارها قضية عالمية يجب أن تعالج من قبل المجتمع الدولي.

وترمي استراتيجيتنا لاحتواء ظاهرة الإسلاموفوبيا إلى: (1) زيادة الوعي العالمي بمبادئ الوسطية والحداثة في الإسلام؛ (2) توعية المجتمع الدولي بالانعكاسات الخطيرة لظاهرة الإسلاموفوبيا على المجتمع العالمي بأسره، بصرف النظر عن الدين أو الثقافة أو الدولة؛ (3) إصدار الردود والتعقيبات على الإصدارات الخاصة بالإسلاموفوبيا؛ (4) إدانة الأعمال المرتبطة بالإسلاموفوبيا ودعوة الحكومات والهيئات إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة. وسعياً إلى وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ الفعال، عقدنا العزم على العمل مع حكومات ومؤسسات الدول الغربية التي تبدو فيها هذه الظاهرة أكثر بروزاً وتفشياً.

ولقد حرصت في لقاءاتي مع الزعماء السياسيين والأكاديميين وصنّاع الرأي العامّ والشخصيات الإعلامية والزعماء الدينيين على إثارة موضوع الإسلاموفوبيا. كما شاركت على الخصوص مع نظرائي في ندوات ومؤتمرات للعمل سويا من أجل تحقيق مصالحة تاريخية بين الإسلام والمسيحية، على غرار ما حصل بين اليهودية والمسيحية.

ونحن بحاجة إلى اتخاذ بعض التدابير التي تتسم بقدر أكبر من الفعالية على المستوى السياسي، واقترح إدراج مسألة الخوف من الإسلام في جدول أعمال الاجتماعات الثنائية الرسمية للدول الأعضاء مع الدول الغربية. أعتقد أن النقاط الثمانية كإطار للعمل، والتي كانت الأساس لنجاح اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 18/16 بشأن مكافحة التعصب والقولبة السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف، والعنف ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد، تُعد رسالة سياسية مناسبة للدول الغربية حول ضرورة التوصل إلى حل وسط بشأن الحاجة إلى استراتيجيات مشتركة للتصدي للأشكال المختلفة من التعصب والتمييز على أساس المعتقد والدين، الخ.

وإذا كان القادة السياسيون والأكاديميون يعربون، خلال المؤتمرات والندوات، عن قلقهم من ظاهرة الإسلاموفوبيا، فإنه لم يسجل– ويا للأسف– سوى تطور ضئيل على أرض الواقع فيما يتعلق باحتواء هذه القضية التي تبعث على الضيق، بفاعلية. وهو وضع يعزى أساساً إلى عدم كفاية الآليات القانونية التي

تضمن الاستخدام المسئول للحق في حرية التعبير. ويزداد هذا الوضع حدّةً بسبب التنفيذ غير الكافي للمواثيق الوطنية والدولية الحالية المناهضة للتحريض والاستفزاز بدوافع دينية.

وقد أعد مرصد منظمة التعاون الإسلامي وأصدر التقرير السنوي السادس عن الإسلاموفوبيا في الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في كوناكري. وقد تناول هذا التقرير ظاهرة الإسلاموفوبيا بعمق وعرض لأعمال الكراهية والتحريض والتمييز ضد المسلمين وتشويه صورة الإسلام ورموزه المقدسة. ولاحظ المرصد الذي دأب على التنبيه إلى الاتجاه المتصاعد للإسلاموفوبيا موقفا ضد الإسلام والمسلمين في جدول الأعمال للأحزاب السياسية اليمينية في أوروبا.

ومن الممكن أن تزداد حدة القولبة السلبية والتمييز العنصري ضد المسلمين في المجتمعات الغربية في الفترة المقبلة. وقد شكلتُ، في عام 2010، فريق الشخصيات البارزة الأول، الذي ضم الفقهاء المسلمين والممارسين في مجال حقوق الإنسان، للنظر في الجوانب القانونية الدولية لهذه القضية. وقد أعطت مداولات الفريق في اسطنبول الثقة من الناحية القانونية لموقف منظمة التعاون الإسلامي بشأن الإسلاموفوبيا ومكافحة تشويه صورة الأديان. بيد أن بث الفيلم المقيت "براءة المسلمين" أظهر أن التحديات أبعد ما تكون عن المعالجة الكاملة. وفي هذا الصدد، عقدت منظمة التعاون الإسلامي، بالتنسيق مع البلد المضيف للدورة التاسعة والثلاثين (39) لمجلس وزراء الخارجية، جلسة وزارية لتطارح الأفكار عن "نهج منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة التمييز والتعصب ضد المسلمين"، بمشاركة وزراء الخارجية ومندوبي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. واعتُمد في هذه الدورة قرار ذو صلة يكلف منظمة التعاون الإسلامي بعقد اجتماع لفريق الشخصيات البارزة لإسداء النصائح القانونية حول كيفية مواجهة مسألة الإسلاموفوبيا. واجتمع الفريق في اسطنبول يومي 7 و8 يناير 2013 وأصدر مجموعة من التوصيات التي رفعت إلى رؤساء الدول والحكومات في القمة الثانية عشرة (12) التي عقدت في القاهرة للنظر فيها.

وقد حدثت بعض التطورات المشجعة في الغرب تتمثل في اتخاذ الدول الأوروبية وحكومة الولايات المتحدة إجراءات ضد المتورطين في التحريض ضد الأديان وقيامها بمبادرات للعمل سياسيا وثقافيا من أجل سد الفجوة بين الغرب والعالم الإسلامي. وكان لهذا النهج الإيجابي أثر على القيادات السياسية والمعنيين بالأمر في الحكومات الغربية ودفعهم إلى أن ينأوا بأنفسهم عن من يكرهون الإسلام وذلك في بياناتهم الرسمية وخطاباتهم الشعبية. بيد أن هذه الإجراءات لم تكن كافية لردع المتورطين في الحملات المناهضة للإسلام والتمييز ضد المسلمين في تلك المجتمعات.

ففي الفترة بين 2012 و 2013 وقعت أحداث رئيسية ترتبط بالإسلاموفوبيا. وقد تابعها المرصد واتخذ الإجراءات اللازمة حيالها، وفيما يلي عرض لأهمها:

أ) تمويل دعاية الإسلاموفوبيا

بعد مشروع بحثي استقصائي استمر لمدة ستة شهور نشر مركز أميركان بروجرس تقريرًا في 130 صفحة بعنوان "مؤسسة الخوف: أصول شبكة الإسلاموفوبيا في أمريكا" بتاريخ 26 من أغسطس 2011 كشف فيه عن أن ما يزيد عن 42 مليون دولار من سبع مؤسسات ساعدت خلال العقد الماضي على تأجيج الكراهية ضد المسلمين فيي أمريكا. وقد حاول المؤلفون – وجهات علي، إيلي كليفتون، مات دوس، لي فانج، سكوت كيز، وفايز شاكر – الكشف عن شبكة الإسلاموبيا بشكل متعمق وتسمية اللاعبين الأساسيين ووضع النقاط على الحروف وتتبع نشأة وتطور الدعاية المناهضة للمسلمين.

ب) حرق المصحف في أفغانستان وفلوريدا

حرق جنود من الولايات المتحدة الأمريكية في 22 من فبراير 2012 نسخًا من المصحف والمطبوعات الدينية الإسلامية من المكتبة التي يستخدمها السجناء في مركز اعتقال قاعدة باجرام الجوية في أفغانستان. أعقب هذا استنكار دولي وسلسلة من الاحتجاجات من بينها أعمال شغب محلية أسفرت عن مقتل وجرح العديدين، حيث عبر المحتجون عن غضبهم من الولايات المتحدة التي تتزايد فيها المشاعر المعادية للإسلام.

وفي تطور منفصل، قام القس تيري جونز راعي مركز دوف وورلد أوتريتش في 28 من أبريل 2012 بحرق المصحف وصورة تمثل النبي محمد صلى الله عليه وسلم أمام كنيسته. وبعد لحظات أرسلت دائرة مكافحة الحرائق في جينسفيل تحذيرًا للكنيسة بمخالفتها قواعد مكافحة الحريق في المدنية.

ج) كتاب خيرت فيلدرز

نشر النائب الهولندي المسيء للإسلام، خيرت فيلدرز، بتاريخ 1 مايو 2012 كتابا بعنوان "علامة للموت: حرب الاسلام ضد الغرب وضدي". الامر لم يكن أكثر من مجرد تكرار لبرنامجه المعروف جيدا بالتحريض على الكراهية والتعصب ضد المسلمين في المجتمعات الغربية. في الواقع، كان نشر الكتاب مبادرة سوء النية من جانب فيلدرز لاستفزاز الغرب ضد الإسلام والمسلمين.

في هذا الصدد، أعرب متحدث باسم مرصد الإسلاموفوبيا في منظمة التعاون الإسلامي انزعاجه على الحدث، وأكد مجددا أن الكتاب الجديد ليس سوى تكرار لحملة الكراهية لفيلدرز ضد الإسلام و لإساءة حقه في حرية التعبير. و قد تم التنديد و الاستنكار لنشاطاته من قبل الحكومة الهولندية، و البرلمان الهولندي، والبرلمان الأوروبي وكذلك من قبل المجلس الأوروبي.

د) **أنشطة أخرى مرتبطة بظاهرة الإسلاموفوبيا:**

أعربت منظمة التعاون الإسلامي عن انزعاجها بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا في لقاءات مع القادة والمسئولين الغربيين في مناسبات عديدة.

نظمت المنظمة حلقة عمل حول التشويه الإعلامي للإسلام والمسلمين: البحث عن علاج في بروكسل يومي 15 و16 من فبراير 2012.

استضافت الأمانة العامة للمنظمة باعتبارها شريكًا في برنامج صداقة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات 12 من أصدقاء تحالف الحضارات من أوروبا وأمريكا الشمالية في جدة في الفترة من 10 إلى 14 من أبريل 2012.

هـ) **إطار حقوق الإنسان:**

ما فتئت منظمة التعاون الإسلامي تضطلع بدور قيادي في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجعل المجتمع الدولي يتبنى موقفا مشتركا بشأن مكافحة التعصب والتحريض على أساس الدين أو المعتقد. اقترحت، في معرض خطابي إلى دورة مجلس حقوق الإنسان في سبتمبر 2010، ثماني نقاط تعدد بعض الخطوات العملية التي يمكن أن تسهل الوصول إلى توافق في الآراء بين منظمة التعاون الإسلامي والمجموعة الغربية.

وكما ذكرنا سابقا، شكلت هذه النقاط الثمانية أساسا لاعتماد توافقي لقرار مجلس حقوق الإنسان التاريخي 18/16. لكنني رأيت أن القرار يحتاج إلى آلية تنفيذ، لذلك ترأست مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون اجتماعا في اسطنبول في 15 يوليو 2011، شارك فيه عدد من وزراء خارجية الدول الغربية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأكد المؤتمر على أهمية تنفيذ القرار 18/16 نصا وروحا. ولم يكن هذا المؤتمر مؤتمرا عاديا وإنما كان بمثابة إنجاز هام نظرا لأنه وضع، على الأرجح، اللبنة الأولى لتمهيد الطريق أمام إنشاء آلية قانونية على الصعيدين الوطني والدولي، من شأنها أن تؤدي إلى تخفيف التوتر بين الغرب والعالم الإسلامي فيما يتعلق بمسائل الدين والمعتقد. ويمثل البيان المشترك لرئيسي المؤتمر تعبيرا عن الإرادة السياسية في هذا الشأن.

أطلق هذا المؤتمر ما أصبح يُعرف باسم "عملية اسطنبول" التي تهدف إلى تسهيل تنفيذ القرار 18/16، وهو ما سبق تناوله في لقاءين منفصلين على مستوى الخبراء في واشنطن في ديسمبر 2011 وفي لندن في ديسمبر 2012. ويشكل النهج الذي ينطوي عليه القرار 18/16 الحد الأدنى من القواسم المشتركة وأساسا توافقيا لمزيد من العمل، لذا تم إقراره في جلسة تبادل الأفكار بشأن مكافحة التعصب والتمييز ضد المسلمين ، وطُلب من الأمين العام أن يدعو إلى عقد اجتماع لفريق من الشخصيات البارزة بهدف إسداء المشورة حول الجدوى القانونية من الخيارات المتاحة في هذه المسألة ذات الأهمية البالغة لمنظمة التعاون الإسلامي. وقد عقد الفريق اجتماعه وتقرر أن يرفع تقريره إلى اجتماع كبار الموظفين التحضيري للدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة.

كما يعد إنشاء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وفقا لمقتضيات برنامج العمل العشري والميثاق الجديد للمنظمة، علامة بارزة متفردة. واعتُمد النظام الأساسي للهيئة في الدورة الثامنة والثلاثين (38) لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في أستانا في يونيو 2011 ودخل حيز التنفيذ بعد اعتماده. وانتخبت الدورة الـ 38 أيضا 18 خبيرا مستقلا لعضوية الهيئة، التي من شأنها أن تشكل ركيزة مهمة في عملية الإصلاح الجارية في منظمة التعاون الإسلامي.

وعقدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان جلستين اعتياديتين في عام 2012، في جاكرتا، باندونيسيا، في شهر فبراير، وفي أنقرة، بتركيا، في شهر أغسطس على التوالي. ثم اعتُمدت قواعد إجراءات الهيئة في الدورة الـ 39 لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جيبوتي في نوفمبر 2012، بما يتيح للهيئة أداء مهامها كاملة. وقد بدأت الهيئة عملها على نحو فاعل وإيجابي. وقام مفوضوها، في إطار تنفيذ مهامها التي تشمل الاندماج في الأوساط الحقوقية الدولية، بزيارتين ميدانيتين لمؤسسات الأمم المتحدة في جينيف ونيويورك على التوالي من أجل الترويج للهيئة، وتوسيع شبكة اتصالاتها والبحث عن شراكات ضمن آليات حقوق الإنسان الأخرى.

ثانيا: الحوار بين الحضارات:

لم تزل منظمة التعاون الإسلامي تولي أهمية قصوى للحوار بين الحضارات والثقافات، وعلى استعداد للاضطلاع بمشاريع مشتركة مع أي حكومة لتنظيم حلقات عمل ومؤتمرات في هذا المجال. وكررت الدعوة إلى مصالحة تاريخية بين الإسلام والمسيحية على غرار ما حدث بين المسيحية واليهودية في الماضي كنتيجة عملية لمثل هذا الحوار.

مثلت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين الأديان، التي حظيت بإشادة عالمية، خطوة هامة إلى الأمام في تعزيز الحوار بين الحضارات. كما حظي إنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين الأديان والثقافات (KAICID) في فيينا بالاعتراف والترحيب في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 167/66 لعامي 2011 و 2012 الذي رعته منظمة التعاون الإسلامي وتم اعتماده بالتوافق. وشاركتُ في الحفل الافتتاحي للمركز في فيينا، بالنمسا، في 26 نوفمبر عام 2012 للتأكيد على التزام منظمة التعاون الإسلامي القوي بمكافحة التعصب الديني من خلال الحوار بين الأديان.

وكانت مبادرة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات (AOC) إحدى الآليات الغربية الفاعلة التي دخلت معها منظمة التعاون الإسلامي في شراكة في مجال الحوار بين الحضارات، وتقوم المنظمة بدور فعال معها في تعزيز تعاونها. وتعزيزا لهذه الروح، تم توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة التعاون الإسلامي وتحالف الحضارات على هامش المنتدى العالمي الثاني لتحالف الحضارات الذي عقد في اسطنبول في أبريل 2009. ووقعتُ، في إطار المتابعة، أثناء المنتدى الثالث لتحالف الحضارات، الذي عقد في ريو دي جانيرو، في مايو 2010، بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، خطة عمل مع الممثل السامي

لتحالف الحضارات، الرئيس سامبايو، تهدف إلى إقامة مشروعات وبرامج مشتركة تنفذها المنظمتين خلال الفترة 2010-2012. وفي هذا السياق، عقدت العديد من الأنشطة المشتركة، بما في ذلك استضافة 12 من أصدقاء تحالف الحضارات من أوروبا وأمريكا الشمالية في جدة في الفترة من 04-10 أبريل 2012 في إطار برنامج صداقة تحالف الحضارات الذي ترعاه الأمم المتحدة. وفيما يلي أنشطة ترتبط بالتحالف:

شاركت منظمة التعاون الإسلامي في الاجتماع السنوي الخامس لنقاط اتصال أصدقاء تحالف الحضارات الذي عقد في تونس خلال الفترة 12-14 ديسمبر 2012.

عقدت منظمة التعاون الإسلامي الاجتماع الثالث لنقاط اتصال تحالف الحضارات في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، الذي استضافته دولة الكويت في 12 يناير 2013.

حضر وفد من منظمة التعاون الإسلامي المنتدى السنوي الخامس لتحالف الحضارات، في فيينا، بالنمسا في 27-28 فبراير 2013.

استضافت الأمانة العامة للمنظمة باعتبارها شريكًا في برنامج صداقة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات 12 من أصدقاء تحالف الحضارات من أوروبا وأمريكا الشمالية في جدة في الفترة من 10 إلى 14 من أبريل 2012.

ثالثا: وضع تقويم هجري موحد وتوحيد الشهور القمرية والأعياد الإسلاميّة:

درست جميعُ دورات مجلسُ وزراء الخارجية هذا الموضوعَ ودعت القرارات الصادرة في هذا الشأن جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلاميّ إلى الانضمام إلى عضوية اللجنة الخاصة بالتقويم الهجري الموحد المنبثقة عن مؤتمر اسطنبول (نوفمبر 1978م). وقد انعقدت الدورة الثامنة لهذه اللجنة في جدة من 18 إلى 20 رجب 1419هـ (7- 9 نوفمبر 1998م) بمشاركة أعضاء اللجنة السابقين بالإضافة إلى الجمهورية الإسلاميّة الإيرانية، رئيسة القمة الثامنة، وجمهورية مصر العربية التي شاركت في الاجتماع بتقديم دراسة مشروع قمر صناعي إسلاميّ لرصد ولادة الأهلة. وقد طلب مؤتمر القمة الإسلاميّ العاشر عند عرض الموضوع عليه بأن تقوم اللجنة في دورتها التاسعة بإعداد تقويم هجري موحد تلتزم به الدول الإسلاميّة وذلك باعتبار ولادة الهلال قبل غروب الشمس وبشرط مغيبه بعد غروبها حسب توقيت مكة المكرمة أو أي بلد إسلاميّ يشترك معها في جزء من الليل بزمن يمكن أن تتحقق معه الرؤية الشرعية لولادة الهلال وذلك عن طريق لجنة مختصة تقوم بإعداد هذا التقويم.

وقد قامت دار الإفتاء المصرية، بالتعاون مع جامعة القاهرة ومركز دراسات واستشارات علوم الفضاء، بإعداد مشروع القمر الصناعي الذي سيكون من أهم وظائفه رؤية الشهور القمرية لتوحيد الأعياد والمناسبات الإسلاميّة بتكلفة تقريبية قدرها تسعة ملايين دولار أمريكي، وعبرت دار الإفتاء المصرية عن أملها في مساهمة كافة الدول الأعضاء والمؤسسات والهيئات الإسلاميّة في تغطية هذا المبلغ ودعم دار الإفتاء في جمهورية مصر العربية بالأموال اللازمة حتى تتمكن من تنفيذ المشروع على أكمل وجه.

وعممت الأمانة العامة المذكرة الواردة من جمهورية مصر العربية حول مشروع توحيد التقويم الهجري وأنبأت الدول الأعضاء، وبخاصة مسئولي الإعلام والتنمية والبحث العلمي فيها، بأن توقيع العقد مع الشركة المسئولة عن تنفيذ مشروع القمر الصناعي الإسلامي سيجري في نوفمبر 2009، مطالبة الدول الأعضاء التي ترغب في الاستفادة من هذا المشروع بإرسال المعلومات التالية إلى جمهورية مصر العربية:

1. عدد محطات الاستقبال التي ستضطلع باستقبال بيانات وصور هلال وقمر الشهور الهجرية والظواهر الفلكية الأخرى وكذا معلومات عن التلوث البيئي في كل منطقة.
2. دفع مبلغ 200.000 يورو لتغطية تكلفة برنامج تحليل البيانات والصور.

شاركت في ندوة علمية مشتركة حول توحيد التقويم الهجري في تونس في الحادي عشر من يونيو 2009 نظمتها وزارة الشئون الدينية في تونس بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي.

وطلبتُ من مجمع الفقه الإسلاميّ الدولي أن يدرس موضوع توحيد التقويم الهجري، وهو ما سيعكس وحدة المسلمين في أعيادهم واحتفالاتهم. وقد وافانا المجمع بورقة عمل عن الموضوع في الأول من نوفمبر 2009. وهناك استعدادات تجرى لعقد اجتماع للعلماء والفلكيين تمهيدا للمؤتمر الكبير لعلماء الدول الأعضاء. ويتعين صياغة آلية لهذه المؤتمرات.

وفي بياني الصادر بمناسبة عيد الأضحى المبارك في 2012/10/24، نبهت إلى أن حلول عيد الأضحى واجتماع ملايين المسلمين على صعيد عرفات في مشهد ديني مهيب هو تذكرة لهم بأوامر الوحدة والتضامن والتعاضد والبعد عن جميع أشكال الشقاق والتناحر والخلاف، ففي الوحدة تكمن عناصر القوة والتمكين بينما في الشقاق تكمن بذور الضعف والإذلال.

وفي تصريحاتي الصحفية بمناسبة عيد الفطر، ذكرت أن تباين التواريخ التي يحتفل فيها العالم الإسلاميّ بهذه المناسبة السعيدة لا يعكس وحدةَ المشاعر والمواقف المنشودةَ في مثل هذا الحدث المبارك، بل هو دليل تفرقة وتشتت ويحدث البلبلة لدى الرأي العامّ، ناهيك عن أنه حالة حضارية باهتة في الوقت الذي سهّل فيه التقدم العلميّ والتكنولوجي تحديد تواريخ مناسباتنا الدينية التي يفترَض فيها توحيد المسلمين قاطبةً.

وأكدت أهمية التزام كل الدول الأعضاء بالقرارات الصادرة عن المنظمة حول التقويم الهجري الموحد، بحيث يقضى على مظاهر التفرقة والتشتت وإعطاء صورة عن وحدة المسلمين في أعيادهم واحتفالاتهم. وفي هذا السياق، أودّ الإشارة إلى أنني ناشدت الدول الأعضاء، في رسالة التهنئة بمناسبة عيد الفطر، بأن يحتفل المسلمون بهذا العيد العظيم في العالم أجمع في يوم واحد. وأودّ أن أكرر فحوى هذه الرسالة على معاليكم في مجلس وزراء الخارجية هذا.

خامسا: التقريب بين المذاهب الإسلامية:

انعقد الاجتماع التحضيري الأول لمجموعة علماء المسلمين الذين يمثلون مذاهب دينية مختلفة في الرابع والعشرين من مايو 2008 برئاسة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في إطار عمل مجمع الفقه الإسلامي الدولي لتبادل الآراء حول التقريب بين المذاهب الإسلامية. ركز الاجتماع على توضيح الرؤى والأفكار المتعلقة بضرورة تعميق الحوار بين المذاهب الإسلامية وتعزيز قيم التسامح، ونبذ التعصب والتطرف وممارسة تكفير المسلمين، وكذا ضرورة تبني نهج محدد في إصدار الفتوى.

وناقش الاجتماع الثاني لمجموعة علماء المسلمين، المنعقد في الثامن والعشرين من يونيو 2008 متابعة الموضوعات التي أقرها الاجتماع التحضيري الأول للتقريب بين المذاهب الإسلامية وقدم مقترحات عن خطة العمل المفصلة بشأن هذا الموضوع والتي قدمها مجمع الفقه الإسلامي الدولي لتتم مناقشتها وإقرارها بغية تنفيذها في المؤتمر الكبير القادم لمجموعة علماء المسلمين الذي يعقد في المستقبل المنظور. وسيسلط المؤتمر الضوء على القواسم المشتركة بين أصحاب المذاهب الإسلامية المختلفة وتحديد الاختلافات التي تؤدي إلى الانشقاق والخلاف في ضوء توجيه القرآن وسنة الرسول (ص) وكلاهما يحث على وحدة صف الأمة، وضرورة نبذ الشقاق الديني وضرورة تسوية الخلافات وتعزيز ثقافة الوحدة بين جماهير المسلمين.

وعقب هذين الاجتماعين بدأتُ مشاورات لعقد المؤتمر الكبير لعلماء المسلمين.

عقد المؤتمر الأول للعلماء الأفارقة في دكار بالسنغال (7 – 9 يونيو 2010) للتحضير لمؤتمر علماء العالم الإسلامي المقرر عقده قريبا، بمبادرة فخامة عبد الله واد رئيس جمهورية السنغال والرئيس الحالي لقمة منظمة التعاون الإسلامي.

حماية

الأماكن المقدسة الإسلاميّة

أوّلاً: تدمير المسجد البابريّ وحماية الأماكن الإسلاميّة المقدسة بالهند:

أثارت الجريمة النكراء التي ارتكبتها جماعة من الهندوس في الهند يوم 6 ديسمبر 1992م بهدم المسجد البابرى التاريخي في أيوديا، مشاعر السخط والغضب في جميع أنحاء البلدان الإسلاميّة بسبب استهداف هذه الجريمة لبيت من بيوت الله وهدمه من أجل إقامة معبد هندوسي مكانه.

وجهت منظمة المؤتمر الإسلاميّ العديد من النداءات إلى الحكومة الهندية لمنع أي انتهاك لحرمة المسجد وأكدت مسؤولية حكومة الهند في المحافظة على حرمته، إلا أن المتطرفين الهندوس قاموا بتدمير المسجد الذي يمتد تاريخه إلى خمسة قرون، وأخفقت السلطات في توفير الإجراءات المناسبة لحمايته. وإبان المؤتمر الإسلاميّ الثاني والعشرين لوزراء الخارجية الذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر 1994م، قدم الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلاميّ تقريرا بشأن تدمير المسجد البابري بالهند وانعكاساته، واتخذ المؤتمر بشأنه القرار رقم 22/18 – ث، الذي أدان فيه بشدة تدمير المسجد البابري التاريخي في أيوديا على أيدي مسلحين من الهندوس.

ومنذ ذلك التاريخ، ما فتئت مؤتمرات وزراء الخارجية ومؤتمرات القمة الإسلاميّة تدعو حكومة الهند إلى السهر على سلامة المسلمين وحماية جميع الأماكن الإسلاميّة المقدسة في كل أنحاء الهند، والوفاء بالتزاماتها بإعادة بناء المسجد البابري في مكانه الأصلي ومعاقبة الذين اقترفوا هذه الجريمة.

ثانياً: تدمير مُجمّع شرار الشريف الإسلاميّ وأماكن إسلاميّة أخرى:

شنت القوات الهندية هجمة من أشرس هجماتها على الشعب الكشميري، بينما كان المسلمون يحتفلون في جميع أرجاء العالم بعيد الأضحى. ونتيجة لهذا العمل إلتهمت النيران ما يزيد على (1500) منزل ودمرت دور عبادة والمزار المقدس في شرار الشريف الذي أصبح أثرا بعد عين، ولقي خمسة وثلاثون من المصلين الأبرياء مصرعهم ووضع القادة الكشميريون البارزون رهن الحبس المنزلي، وفرض حظر التجول على الوادي كله وأعطيت قوات الأمن الهندية الإذن بإطلاق النار على أي شخص بمجرد رؤيته.

وطغت مشاعر الكآبة على مسلمي جنوب آسيا، بل على المسلمين في كل العالم نتيجة لهذا العمل المشين.

وطالب مؤتمر القمة الإسلاميّ في دورتيه العاشرة والحادية عشرة والمؤتمرات الإسلاميّة لوزراء الخارجية الأمين العام بالإسراع في إجراء الاتصالات الضرورية من أجل تقديم المساعدة اللازمة لإعادة بناء مسجد ومجمع شرار الشريف الإسلاميّ ورفع تقرير بذلك. كما طلبت مني الدورة الثامنة للكومياك متابعة الاتصالات اللازمة.

ثالثاً: تدمير وتدنيس المقدسات والآثار والمعالم التاريخية الإسلاميّة في الأراضي الأذربيجانية نتيجة عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان:

خلال العدوان الأرمينيّ على الأراضي الأذربيجانية تم تدمير وتخريب كل شيء له علاقة من قريب أو من بعيد بالتاريخ والحضارة الإسلاميّة بما في ذلك ما لا يُحصى عدده من الآثار النادرة وآثار فن العمارة الإسلاميّة والحفريات الأثرية وأماكن مقدسة، حيث دمر أكثر من 500 من الآثار المعمارية، وأكثر من 100 حفرية أثرية و22 متحفا وأربعة معارض فنية تضم أكثر من 40000 تحفة أثرية و808 ناد ثقافي وحوالي 900 من المؤسسات التدريبية و92 مكتبة عامة و85 مدرسة موسيقية، وعشرات الحدائق الثقافية العامة وأربعة مسارح حكومية فضلا عن التدمير الكامل أو الجزئي للآثار النادرة وأماكن الحضارة والتاريخ وفن العمارة الإسلاميّة، ومن بينها المساجد والمقابر والحفريات الأثرية والمتاحف، كما تم تهريب وإتلاف كمية كبيرة من المقتنيات القيمة والملايين من الكتب والمخطوطات التاريخية.

وعرض الموضوع على الدورة التاسعة والعشرين، والدورات التالية، للمؤتمر الإسلاميّ لوزراء الخارجية، حيث أكّد المؤتمر مجدَّداً جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات السابقة لوزراء الخارجية وكذلك القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلاميّة، ودعا الأجهزة الفرعية والهيئات المتخصصة لمنظمة المؤتمر الإسلاميّ لبحث إمكانية وضع برنامج للمساعدة في إعادة بناء المساجد والمؤسسات التعليمية والمكتبات والمتاحف في الأراضي الأذرية المحررة، وشكر الأمين العام على إبلاغه موقف المنظمة من القضية إلى الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما من المنظمات الدولية، كما قامت الأمانة العامة بإجراء الاتصالات اللازمة في هذا الخصوص. واستجابة لمناشدة الأمانة العامة للدول الأعضاء والأجهزة المتخصصة في المنظمة أدرج كل من البنك الإسلاميّ للتنمية والمنظمة الإسلاميّة للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، ضمن برامجهما تنفيذ مشاريع لحماية الآثار والمقدسات الإسلاميّة في جمهورية أذربيجان. وقد كلفتني الدورة الثامنة للكومياك بمتابعة الأمر عن كثب ورفع تقرير بذلك.

رابعاً: تدمير المراقد والأماكن الإسلامية والمساجد ودور العبادة في العراق:

اعتمد المؤتمر الإسلاميّ لوزراء الخارجية في دورته الثالثة والثلاثين وما تلاها من دورات قرارات حول الموضوع، معرباً عن قلقه العميق إزاء أعمال التخريب الإرهابية التي تتعرض لها جمهورية العراق. وحث المجتمع الدولي وخاصة الدول الأعضاء على بذل قصارى جهودها لتقديم المساعدات الممكنة لحماية الأماكن الدينية، لاسيّما وأنها تمثل صرحاً من صروح الحضارة الإسلاميّة. كذلك كلفتني الدورة الثامنة للكومياك بمتابعة تنفيذ القرار.

شـــــؤون الأســـــــــرة

أولا: إنشاء إدارة شؤون الأسرة

إن مختلف دورات مجلس وزراء الخارجية ومؤتمر القمة الإسلامي قد أخذت في الاعتبار الاقتراح المقدم من دولة قطر بشأن إنشاء آلية معنية بشؤون الأسرة كما أخذت في الحسبان تعاليم ديننا الحنيف التي تُعطي أولوية خاصة للأسرة بصفتها اللبنة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الإسلاميّ وبنيته الأخلاقية والدينية. أصدرت الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في دمشق، بالجمهورية العربية السورية في الفترة من 23 إلى 25 مايو 2009م، القرار رقم 36/8- أت بشأن إنشاء إدارة معنية بشؤون الأسرة.

وقد تأسست الإدارة المذكورة مؤخرا في إطار إعادة هيكلة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وسجل مجلس وزراء الخارجية خلال دورته السابعة والثلاثين في دوشنبيه، وكذلك الدورة التاسعة للكومياك مع التقدير، إنشاء إدارة شؤون الأسرة. وكُلفت الإدارة على وجه الخصوص بالاضطلاع ببرامج وأنشطة لتعزيز وضع المرأة والطفل والشباب في الدول الأعضاء. وسوف تكرس الإدارة الجديدة جهودها لتحقيق هذا الهدف بالتعاون الوثيق مع أجهزة منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة في إطار العمل الإسلامي المشترك.

وقد كان إنشاء إدارة جديدة لشؤون الأسرة حدثا هاما لمنظمة التعاون الإسلامي، وأشاد بها جميع الدول الأعضاء باعتبارها إنجازا ملموسا لبرنامج العمل العشري. وستُخصص هذه الإدارة الجديدة لزيادة تعزيز مؤسسة الأسرة الأساسية بالقيم الإسلامية النبيلة والسامية. وستحتاج الإدارة إلى توسيعها بالدعم المادي والمالي لتحقيق أهدافها.

ثانيا: شؤون المرأة

لقد كانت شئون المرأة دوما على رأس أولويات الأمانة العامة. وعلى الرغم من أن المرأة لا تزال تواجه صعوبات بالغة، فإنها تحرز تقدما وتزاول دورها الإيجابي والبناء في مختلف مناشط الحياة بما في ذلك صنع القرار، وإدارة الشركات، ومكافحة الفقر، والتعليم، والحوار بين الثقافات، وحقوق الإنسان وحفظ السلام.

أكدتْ الدورتان العاشرة والحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلاميّ وما تلاها من دورات للمؤتمر الإسلاميّ لوزراء الخارجية ومجلس وزراء الخارجية مجدداً دعوتها الموجهة إلى الدول الأعضاء والتي تحثها فيها على اتخاذ خطوات مناسبة لتنظيم أنشطةٍ بشأن المرأة على المستويين الوطني والدولي وفي مختلف المجالات بما يتفق مع طبيعة المرأة ووفقاً للضوابط الشرعية. كما كلفتْ تلك المؤتمرات الأمانة العامة بالتنسيق مع حكومات الدول الأعضاء من أجل دعم العلاقات المباشرة والمستمرة بين الجمعيات النسائية المسلمة في الدول الإسلاميّة والتعاون مع المنظمات الدولية القائمة للمرأة المسلمة في الأقطار الإسلاميّة.

ودَعتْ تلك المؤتمرات الأمانة العامة إلى بذل الجهود اللازمة مع الدول الأعضاء من أجل عقد مؤتمر وزاري حول المرأة يتولى دراسة سبل تعزيز دور المرأة في تنمية المجتمع الإسلاميّ وإتاحة مزيد من الفرص أمامها في كافة مجالات الحياة العامة.

ودعت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلاميّ بدورها إلى بذل المزيد من الجهود لصالح تعليم المرأة والقضاء على الأمية في أوساط النساء. ودَعتْ تلك الدورة أيضاً إلى إنشاء إدارة معنية بشؤون الأسرة في إطار الجهود الهادفة إلى إعادة هيكلة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلاميّ.

وتحقيقاً لرؤية برنامج العمل العشري للمنظمة، تم تعيين النساء في مختلف إدارات الأمانة العامة للمنظمة وذلك لأول مرة في تاريخها.

ثم استضافت تركيا أول مؤتمر إسلاميّ وزاري بشأن "دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء للمنظمة" يومي 20 و21 نوفمبر 2006 والذي أتاح فرصة ممتازة للتنسيق بين الدول الأعضاء من أجل إيجاد الطرق والسبل الكفيلة بصياغة الاستراتيجيات والمعايير والبرامج والأهداف من أجل النهوض بالمرأة. وشاركت شخصيا في أعمال هذا المؤتمر.

وعقد المؤتمر الإسلاميّ الوزاري الثاني حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلاميّ في القاهرة يومي 24 و25 نوفمبر 2008. وقد شكل حدثا بارزا باعتماده خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلاميّ للنهوض بالمرأة والمعروفة كذلك بـ "خطة عمل القاهرة من أجل المرأة". وقد حضرت أعمال هذا المؤتمر.

وأجرى المؤتمر مداولات مكثفة حول القضايا والتحديات التي تواجهها المرأة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلاميّ ولاسيما ما يتعلق منها بتوفير الفرص وتعزيز استفادتها من فرص العمل والتشغيل المستدام والأمن الاجتماعي اللائق والقضاء على عدم المساواة بين الجنسين في التعليم وعلى التمييز بجميع أشكاله والعنف ضد النساء والفتيات وتعزيز مشاركة المرأة داخل هيئات صنع القرار باعتماد أساليب منها ضمان تكافؤ فرص المشاركة في العملية السياسية وصنع القرار. وشدد المؤتمر على ضرورة سن التشريعات المناسبة وتنفيذها من خلال وضع مؤشرات للتقييم والمتابعة. كما دعا إلى مواصلة التقدم المحرز بخصوص النهوض بالمرأة في الدول الأعضاء.

وأُنشئت هيئة متخصصة للنهوض بالمرأة ومقرها القاهرة، وذلك وفقا لقرار الدورة 36 لمجلس وزراء الخارجية، واعتُمد النظام الأساسي للهيئة من قِبل الدورة 37 للمجلس في دوشنبيه. و تستمر الأمانة العامة بحث الدول الأعضاء على التوقيع و المصادقة على هذا النظام الأساسي و ذلك لكي تبدأ الهيئة ممارسة نشاطاتها.

وأصدرتُ رسائل في مناسبات مختلفة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة تدعو إلى مزيد من العمل وتضافر الجهود على أساس المسؤوليات المشتركة لمكافحة هذه الظاهرة السيئة.

وواصلت إصدار البيانات الصحفية والرسائل بمناسبة يوم المرأة ويوم الأمم المتحدة لحقوق المرأة والسلام الدولي، والتي أكدت الحاجة إلى تعزيز وتمكين المرأة وحماية حقوقها وضمان تمتعها الكامل بهذه الحقوق.

وعُقد المؤتمر الوزاري الثالث حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في المنظمة من 19 إلى 21 ديسمبر 2010 في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتمثلت أهمية الاجتماع في اعتماد آلية لتنفيذ برنامج عمل المنظمة من أجل النهوض بالمرأة. وكلف الاجتماع إدارة شؤون الأسرة بتنفيذ البرنامج وغيره من القرارات التي تهم المرأة، وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء.

وكانت الدورة الثالثة من المؤتمر الوزاري المذكور أيضاً علامة فارقة إذ اعتُمد فيها إعلان طهران الذي طرح مواضيع جديدة ومبتكرة وجعل القضايا المتصلة بتمكين المرأة في صميم عمل المنظمة. كما استكشف هذا المؤتمر سبلاً جديدة لبلوغ الأهداف التي تنشد الدول الأعضاء بلوغها في هذا الصدد. وإنني أعتقد جازماً أن رؤية المنظمة ورسالتها الواردتين في الوثائق السالفة الذكر الصادرة عن المؤتمر الوزاري الثالث المعني بدور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يمكن تحقيقهما من خلال إجراء المزيد من المشاورات على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف وتبادل الآراء والخبرات والممارسات الجيدة ومن خلال عقد المؤتمرات والندوات وحلقات العمل.

عقدت الندوة الدولية حول السيدات الجليلات في الديانات السماوية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها رئيسة المؤتمر الوزاري الثالث حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء في المنظمة، بالتنسيق مع الأمانة العامة للمنظمة يومي 1 و2 من فبراير 2012 في طهران حيث تبنى الاجتماع إعلانًا ختاميًا.

أرسلت وفدًا رفيع المستوى للمشاركة الفاعلة وإلقاء كلمة بالنيابة عني ضمن فعاليات الاجتماع الوزاري الثالث لحركة عدم الانحياز حول تقدم المرأة في الدوحة، قطر في الفترة من 12 وحتى 14 من فبراير 2012.

عقدت الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في الفترة من 4–6 ديسمبر 2012 في جاكرتا، بجمهورية إندونيسيا. وقد أحيط المؤتمر الوزاري الرابع علما بالإنجازات التي تحققت في مجال تقدم المرأة وركز على تنفيذ القرارات المتخذة ومحتوى النصوص المعتمدة، لا سيما خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير دور المرأة. وقد تميز المؤتمر بنهجه الذي ركز على العمل.

ومن المقرر عقد الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2014 في أذربيجان.

كما شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في اجتماع الخبراء الدولي بشأن خارطة طريق لإحياء حقوق البشر والعهد الخاص بحقوق المرأة في الإسلام الذي عقد في طهران، بالجمهورية

الإسلامية الإيرانية، في الفترة من 12 إلى 14 فبراير 2013 في إطار إعلان طهران الذي صدر عن المؤتمر الوزاري الثالث حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

وبالإضافة إلى ذلك، شارك بنشاط في هذا المجال بعض الهيئات ذات الصلة التابعة للمنظمة مثل الأيسسكو، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ومركز سيسريك.

ثالثا: رعاية الطفولة وحمايتها في العالم الإسلامي:

إن الأطفال هم مستقبلنا ومن واجبنا أن نحرص على تنشأتهم تنشأة سليمة تهيء لهم أن يكونوا مواطنين وقادة مسئولين في المستقبل. وتحرص الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي جنبا إلى جنبا مع الإيسيسكو ومركز إرسكا والمؤسسات الأخرى ذات الصلة على العمل على خلق فرص الحصول على التعليم الملائم والخدمات الاجتماعية والترفيهية. ونتعاون تعاونا وثيقا مع اليونسكو واليونيسيف لحشد دعم المجتمع الدولي لجهودنا.

واصلت جهودي لتعزيز رعاية الطفل وحمايته في العالم الإسلاميّ تنفيذا لأحكام إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام وعهد منظمة المؤتمر الإسلاميّ حول حقوق الطفل في الإسلام الذي أكد أهمية حقوق الطفل، وكذلك برنامج العمل العشري وقرارات قمة بوتراجايا بشأن الطفل.

انعقد المؤتمر الإسلاميّ الأوّل للوزراء المكلفين بالطفولة في الرباط خلال الفترة من 7 إلى 9 نوفمبر 2005م بالتنسيق بين الأمانة العامة والمنظمة الإسلاميّة للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، واعتمد المؤتمر إعلان الرباط حول قضايا الطفولة في العالم الإسلاميّ.

وتواصل الأمانة العامة للمنظمة وأجهزتها المتفرعة ومؤسساتها المنتمية والمتخصصة والدول الأعضاء التعاون المثمر مع اليونيسيف من أجل بقاء الطفولة وحمايتها وتنميتها في العالم الإسلاميّ.

وقد تابعتُ الالتزام بالقضاء على شلل الأطفال في العالم الإسلاميّ. وخلال اجتماع منظمة المؤتمر الإسلاميّ والأمم المتحدة، اتفقت منظمة المؤتمر الإسلاميّ ومنظمة الصحة العالمية على اتخاذ خطوات محددة لتعزيز التعاون لتعضيد حملة القضاء على شلل الأطفال في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلاميّ.

ظلت الأمانة العامة تعمل بنشاط كبير منذ البداية لتقديم المساعدات والمأوى والتعليم والسكن وغير ذلك إلى الأطفال ضحايا تسونامي خاصة في إندونيسيا. وقدمت المساعدة إلى 25000 من الأيتام، وأنشأت مكتبا للمنظمة هناك لمتابعة المشروع.

ظلت منظمة المؤتمر الإسلامي تساعد ضحايا الزلزال في باكستان وأغلبهم من النساء والأطفال. وقد سلمت المنظمة نحو 100 منزل من مجمل 600 منزل يعتزم بناؤها.

وشرعت الأمانة العامة للمنظمة وحكومة الولايات المتحدة في تنفيذ إطار التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي وحكومة الولايات المتحدة بشأن الاستجابة العالمية لحالات الطوارئ "الوصول إلى كل أم والطفل في بلدان المنظمة لتقديم الرعاية في حالات الطوارئ" الموقع في 1 ديسمبر 2008، وذلك بتنفيذ مشروعين تجريبيين في اثنين من البلدان الأعضاء وهما مالي وبنغلاديش. وسيتم تنفيذ المشروع بمشاركة كاملة من حكومات البلدين المختارين، مع التركيز على بناء القدرات لمساعدة البلدين في التصدي لمشكلة ارتفاع معدل وفيات الأم والطفل أثناء الولادة. وانطلاقا من النجاح الذي تحقق في هذين البلدين، سوف يتم توسيع نطاق المشروع ليشمل دول أعضاء أخرى.

نظمت الإيسيسكو المؤتمر الإسلامي الثالث للوزراء المكلفين بالطفولة، في طرابلس بليبيا (7-11 فبراير 2011م)، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تحت شعار "تعزيز التنمية: مواجهة تحدي تنمية الطفولة المبكرة في العالم الإسلامي".

أصدر المؤتمر "إعلان طرابلس بشأن تسريع وتيرة النهوض بالطفولة المبكرة في العالم الإسلامي" حيث أعلن الالتزام بتسريع وتيرة النهوض بالطفولة المبكرة في العالم الإسلامي على مستوى السياسات الوطنية والرعاية الصحية والغذاء والتربية ما قبل المدرسية ودعم المجتمع المحلي وتطوير برامج التربية الوالدية وحماية الطفولة المبكرة في حالات الطوارئ. كذلك تطرق الإعلان إلى ضرورة سن قوانين ملزمة ووضع استراتيجيات وخطط وطنية ملموسة للاستفادة من خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية.

ومن المقرر عقد الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المعنيين بالطفولة في باكو، بجمهورية أذربيجان في عام 2013.

رابعا: شؤون الشباب:

أقر المؤتمر الإسلاميّ الأول لوزراء الشباب والرياضة الذي استضافته المملكة العربية السعودية ورقة العمل المقدمة من المملكة العربية السعودية بشأن الشباب المسلم وتحديات المستقبل وما تضمنته من آليات للنهوض بالشباب المسلم وحمايته وتعزيز مكانته في المجتمع.

بعد إنشاء إدارة شؤون الأسرة في الأمانة العامة، سوف يتم متابعة المواضيع المتصلة بالشباب مع منحها أولوية، وقد أعدت بعض البرامج والمشاريع الجديدة في هذا الصدد.

تشارك إدارة شؤون الأسرة بالأمانة العامة للمنظمة في الترتيبات للجولة الثالثة لألعاب التضامن الإسلامي المقرر إقامتها في إندونيسيا عام 2013. وفي هذا الصدد عقدت بعض الاجتماعات ومن بينها حفل التوقيع على استضافة الألعاب. وتجري حاليًا مشاورات وتعاون بين المنظمة وحكومة إندونيسيا واتحاد رياضات التضامن الإسلامي لعقد هذه الفعالية الكبيرة.

شارك وفد من المنظمة في المؤتمر الأول لحركة الشباب العالمية لتحالف الحضارات في باكو، جمهورية أذربيجان يومي 9 و10 من إبريل 2011 الذي نظمه تحالف الحضارات التابع لمنظمة الأمم المتحدة ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون بدعم من حكومة أذربيجان.

وبمناسبة رسالة اليوم العالمي للشباب في الثاني عشر من أغسطس 2012، أصدرتُ بيانا أبرزت فيه أهمية الشراكة مع الشباب والاستعانة بهم في إحداث تغيرات إيجابية. كما كررت دعوتي للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي إلى القيام بما في وسعهم لتنفيذ برنامج العمل العشري من خلال الاستثمار في الشباب وتعزيز المؤسسات والمناهج التعليمية القائمة وإصلاحها، وتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة في توفير المرافق الاجتماعية والتعليمية وفرص العمل.

تواصل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي التنسيق بين مختلف مؤسسات المنظمة العاملة في مجال الشباب.

{{}}{{}}{{}}

المراكز والمعاهد الثقافية الإسلامية

أولا: المعهد الإقليمي للبحوث والدراسات الإسلامية بتمبكتو – مالي:

قامت الأمانة العامة بتعميم مذكرة على الدول الأعضاء تحثها فيها على تقديم كل مساعدة ممكنة للمعهد الإقليمي للدراسات والبحوث الإسلاميّة بتمبكتو، مالي، وتعميم مذكرة أخرى للدول التي لديها إمكانية فنية في مجال حفظ المخطوطات تحثها من خلالها على تقديم منح دراسية لتحسين مستوى موظفي المعهد في هذا المجال. كما دعت دورات المؤتمر الإسلاميّ لوزراء الخارجية ومجلس وزراء الخارجية والدورة التاسعة للجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك) الدول الأعضاء إلى تزويد المعهد بالأساتذة، ومساعدته في استكمال بنيته الأساسية والفنية لتمكينه من استقبال الطلاب في ميداني العلوم والتكنولوجيا.

وفي إطار تفعيل القرار رقم 32/5- ث الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلاميّ لوزراء الخارجية التي عقدت في صنعاء بالجمهورية اليمنية خلال الفترة من 28- 30 يونيو 2005م، أرسلتْ وفدا إلى تمبكتو من 4 إلى 9 مارس 2006م، لإجراء التقييم الميداني للمرافق الضرورية لتطوير المعهد.

أرسلت الأمانة العامة الوثائق المتعلقة بهذه الاحتياجات إلى الدول الأعضاء والمؤسسات والأجهزة الثقافية التابعة والمنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي وذلك لتقديم الدعم المادي والمالي والأكاديمي لهذا المعهد. وخاطبت الأمانة العامة المؤسسات الثقافية المتخصصة والمنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي (إرسيكا، الإيسيسكو) بالإضافة للجامعة الإسلاميّة للتكنولوجيا في بنغلاديش والجامعة الإسلاميّة في ماليزيا، لتقديم الدعم المادي والأكاديمي للمعهد.

ثانيا: المعهد الإقليمي للتعليم التكميلي في إسلام أباد:

أشاد مؤتمر القمة الإسلاميّ في دورتيه العاشرة والحادية عشرة ودورات المؤتمر الإسلاميّ لوزراء الخارجية ومجلس وزراء الخارجية والدورة الثامنة للكومياك بجهود حكومة جمهورية باكستان الإسلاميّة لإقامة هذا المعهد والسهر على سير العمل به، كما شكرت المملكة العربية السعودية على ما قدمته من دعم مالي للمعهد، ونوهت بجمهورية مصر العربية لإيفادها عددا من مدرسي اللغة العربية والدراسات الدينية، وبصندوق التضامن الإسلاميّ للمساعدات المالية التي منحها للمعهد.

وخاطبت الأمانة العامة البنك الإسلاميّ للتنمية وصندوق التضامن الإسلاميّ والاتحاد العالمي للمدارس العربية والإسلاميّة لتقديم المساعدة للمعهد.

ثالثا: المركز الإسلامي في غينيا بيساو:

طلب مؤتمر القمة الإسلاميّ في دورتيه العاشرة والحادية عشرة ودورات المؤتمر الإسلاميّ لوزراء الخارجية ومجلس وزراء الخارجية والدورة الثامنة للكومياك الأمين العام اتخاذ الإجراءات الضرورية للاطلاع على الحالة الراهنة للمركز، وذلك بالتعاون مع السلطات المختصة في غينيا بيساو.

وأشاد القرار رقم (34/5–ث) الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلاميّ لوزراء الخارجية المنعقد في إسلام أباد في باكستان، والدورة الثامنة للكومياك، بتنفيذ مشروع المركز الإسلاميّ في غينيا بيساو، وشكرا صندوق التضامن الإسلاميّ على تقديمه التمويل اللازم لبناء المركز، ومنظمة العون المباشر على إشرافها على تنفيذ مشروع بناء المركز.

ودعا القرار الدول الأعضاء والبنك الإسلاميّ للتنمية والمؤسسات الإسلاميّة إلى تقديم المساعدة المالية والمادية للمركز. وقد خاطبت الأمانة العامة هذه الجهات لتقديم الدعم للمركز.

رابعا: المعهد الإسلامي للترجمة بالخرطوم:

ترى الأمانة العامة أنه سيكون من المفيد فتح أبواب المعهد أمام الطلبة من كل الدول الأعضاء حتى تعم فائدته جميع أبناء الأمة الإسلاميّة الراغبين في ذلك، الأمر الذي يقتضي مواصلة تقديم المساعدة المالية والفنية للمعهد من جانب الدول والجهات المانحة.

وجهت الأمانة العامة مذكرة إلى الدول الأعضاء كافة تحثّها فيها على تقديم كل مساعدة ممكنة لمعهد الترجمة بالخرطوم، وأخرى إلى البنك الإسلاميّ للتنمية للغرض نفسه. وقد أكدت دورات المؤتمر الإسلاميّ لوزراء الخارجية ومجلس وزراء الخارجية والدورة الثامنة للكومياك ضرورة دعم هذا المركز ومساعدته.

خامسا: مشروع إنشاء هيئة إسلامية للقرآن الكريم:

تلقت الأمانة العامة من السلطات المختصة في قطر مذكرة بتاريخ 2000/7/1م، تعرب فيها عن رغبتها في إنشاء هيئة عالمية للعناية بالقرآن الكريم، وتطلب فيها إحالة المشروع إلى جهات الاختصاص وذلك للاستئناس بآرائها حوله، وإمكانية إثرائه بأية مقترحات أو صياغات مناسبة تساعد على إبرازه إلى حيز الوجود بالصورة التي تناسب أهميته.

لذلك أرسلت الأمانة العامة الوثائق المتعلقة بالموضوع إلى مجمع الفقه الإسلاميّ الدولي للاستئناس بتوجيهاته ولأنه جهة الاختصاص بالمنظمة، وقد ارتأى المجمع إحالة مشروع الهيئة الإسلاميّة المقترحة إلى دورته الثانية عشرة التي انعقدت في شهر سبتمبر 2000م. وبعد أن درست الدورة محتويات ورقة العمل المتضمنة لإنشاء الهيئة المذكورة، أصدرت القرار رقم 117(12/11) الذي دعا إلى التنسيق بين وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بدولة قطر ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالمملكة العربية السعودية ومجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ورابطة العالم الإسلاميّ. وقامت الأمانة

العامة بتعميم مذكرة دولة قطر المشار إليها أعلاه على الدول الأعضاء بموجب الوثيقة رقم ICECS/24-2001/CS/D.1.

درس المؤتمر الإسلاميّ لوزراء الخارجية في دورته الحادية والثلاثين محتويات ورقة العمل المقدمة من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بدولة قطر بشأن مشروع إنشاء هيئة إسلاميّة عالمية للقرآن الكريم، وأوصى بتنفيذ القرار رقم 117(12/11) الصادر عن مجمع الفقه الإسلاميّ الدولي في دورته الثانية عشرة، على أن يشارك في هذه المشاورات إلى جانب الجهات المذكورة في قرار مجمع الفقه الإسلاميّ الدولي المشار إليه أعلاه، الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلاميّ والأزهر الشريف بالقاهرة ورابطة العالم الإسلاميّ.

أوصت جميع دورات المؤتمر الإسلاميّ لوزراء الخارجية التي تلت الدورة الحادية والثلاثين لهذا المؤتمر، بإتمام المشاورات بين الأطراف المعنية سالفة الذكر.

شؤون فلسطين الثقافية والاجتماعية

أولا: الحفاظ على الهوية الإسلامية والإرث الإنساني والحقوق الدينية في القدس الشريف:

اكتسبت مدينة القدس الشريف عبر تاريخها أهمية دينية وحضارية وروحية فريدة بحكم صلتها بالأديان السماوية الثلاثة، وارتبطت بشكل خاص بالإسلام والعقيدة الإسلاميّة. وقد تعرضت هذه المدينة إلى الكثير من الغزوات كان آخرها وأخطرها الغزوة الاستيطانية اليهودية التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولا تزال مستمرة حتى يومنا هذا.

وتواصل الحكومة الإسرائيلية إجراءاتها وممارساتها اللاإنسانية وغير الشرعية، بهدف تهويد مدينة القدس الشريف وطمس معالمها العربية الإسلاميّة. كما تستمر إسرائيل في حصارها لمدينة القدس عبر الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري الذي يهدف إلى عزل المدينة المقدسة عن محيطها الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، واصلت إسرائيل مصادرة الأراضي والأملاك وتدمير منازل الفلسطينيين، وعرقلة عمل المؤسسات الفلسطينية وسحب هويات المواطنين المقدسيين وتهجيرهم وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة ومصادرة الأوقاف الإسلاميّة والمسيحية. كما استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في منع وصول المصلين المسلمين والمسيحيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف.

شرعت إسرائيل في بناء العديد من الكنس اليهودية على مقربة من المسجد الأقصى المبارك. كما كشفت تقارير عدة قيام سلطات الآثار الإسرائيلية بإجراء حفريات جديدة تحت المسجد الأقصى المبارك.

وتواصل إسرائيل منع دخول مواد البناء اللازمة لترميم المسجد الأقصى والمصلى المرواني، وهددت مراراً وتكراراً باقتحام المسجد الأقصى ومنع أعمال الترميم فيه، في الوقت الذي تقوم فيه وزارة الأديان الإسرائيلية ودائرة الآثار الإسرائيلية بأعمال التنقيب وحفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى. وإضافة إلى ما يشكله ذلك من خطر على المسجد الأقصى المبارك، فإن أعمال التنقيب أدت إلى تدمير العديد من الآثار الإسلاميّة التي تعود إلى الحقبتين الأموية والمملوكية في القدس الشريف. وبالتوازي مع ذلك، تستمر المجموعات اليهودية المتطرفة بالتهديد باقتحام المسجد الأقصى المبارك بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، واستفزاز المصلين الفلسطينين، وتدنيس حرمة المقدسات في القدس الشرقية. وهاجمت قوات الشرطة الإسرائيلية مصلين مسيحيين عند أبواب البلدة القديمة، وتعرض رجال دين للضرب بقسوة وبدون تمييز وحُرموا من الوصول إلى كنيسة القيامة يوم السبت المقدس. إزاء ذلك، أدنتُ كافة الانتهاكات الإسرائيلية بما فيها اعتقال إسرائيل الشيخ محمد حسين، مفتي القدس، وتصعيد المستوطنيين إعتدائاتهم على المقدسات في القدس. كما ناقشتُ مسألة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى مع الأمين العام للأمم المتحدة.

وقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤخرا بتجريف مقبرة مأمن الله في مدينة القدس المحتلة والتي تضم رفات عدد من الصحابة رضوان الله عليهم، وذلك بهدف إقامة متحف أطلقت عليه اسم متحف

التسامح بين الأديان، وقد حذرتُ المجتمع الدولي من خطورة الانتهاكات الإسرائيلية وطالبت بالضغط على إسرائيل لثنيها عن الاستمرار في تنفيذ مخططها.

شاركت الأمانة العامة للمنظمة بما في ذلك مكتب الاتصال مع منظمة اليونسكو وشخصي بفعالية منذ بداية عملية حصول فلسطين على العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو. وقد ناقشت هذه القضية في العديد من الاجتماعات والمحادثات مع بعض أصحاب المصلحة وقادة وممثلي الدول الأعضاء في اليونسكو لجمع الدعم لفلسطين. كما حضرت المؤتمر العام لليونسكو العام الماضي وألقيت كلمتي وقمت بِحثّ ممثلي الدول الأعضاء في اليونسكو على دعم قرارات بشأن فلسطين.

ثانيا: العدوان الإسرائيلي على المقدسات والمواقع الإسلامية في الخليل وبيت لحم ونابلس وقطاع غزة:

واصلت إسرائيل محاولاتها تهويد المقدسات الإسلاميّة واستولت على عدد من المحال التجارية وسوق الخضر المركزي وعدد من المنازل الفلسطينية في المدينة القديمة وبجوار الحرم الإبراهيمي الشريف الذي اقتطعت الجزء الأكبر منه وأقامت معبداً يهودياً بداخله بعد المجزرة البشعة التي ارتكبها مستوطن يهودي متطرف في ساحة الحرم الإبراهيمي الشريف في شهر رمضان 1414هـ (1994م)، والتي راح ضحيتها عشرات المصلين بين قتيل وجريح، كما استمرت إسرائيل في منع المسلمين من الدخول إلى الجزء الأكبر من الحرم الإبراهيمي والصلاة فيه. وقد أعلنت إسرائيل مؤخرا ضم الحرم الإبراهيمي الشريف إلى لائحة التراث الإسرائيلي في انتهاك صارخ للقانون الدولي واتفاقيات جنيف.

وفي اعتدائها الأخير على غزة، قصفت إسرائيل ودمرت عشرات المساجد والكنائس في بقاع مختلفة من القطاع. وفي مدينة بيت لحم قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالاستيلاء على مسجد بلال بن رباح وتحويله إلى كنيس وقامت بإحاطته بالأسوار وأعلنت إضافته أيضا إلى لائحة التراث الإسرائيلي. وقد بعثت برسالة حول هذا الموضوع إلى المدير العام لليونسكو دعوتها فيها إلى العمل على وقف هذه الانتهاكات باعتبارها قرصنة للتراث الإسلامي، وطلبت إلى المجموعة الإسلامية لدى اليونسكو بالتحرك لمواجهة هذا الانتهاك السافر. وبناء على ذلك نجحت المجموعة الإسلامية لدى اليونسكو في إصدار خمسة قرارات في المجلس التنفيذي لليونسكو لدعم حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك حقهم في مساجد الحرم الإبراهيمي وبلال بن رباح.

استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواقع الثقافية والدينية في مدينة نابلس عدة مرات خلال الأعوام الماضية. وقد أفاد تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القدس أن جيش الاحتلال الإسرائيلي قد دمر 149 موقعا ثقافيا ودينيا في مدينة نابلس إضافة إلى إلحاق أضرار بحوالي 2000 موقع آخر معظمها في مدينة نابلس القديمة التاريخية. وقد تضمنت هذه المواقع مساجد تاريخية وأضرحة وكنائس وحمامات تقليدية ومصانع تقليدية للصابون، بما فيها مسجد الخرّاز الذي يعود إنشاؤه إلى القرن الثاني

عشر الميلادي، وضريح الشيخ مسلم وكنيسة الروم الكاثوليك التي يعود بناؤها إلى عام 1882 وحمام الشفاء التركي الذي بني عام 1720م.

وكنتيجة حتمية لذلك، أدت الإجراءات الإسرائيلية والحصار المالي الذي فرض على قطاع غزة إلى تدهور حاد في الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني حيث ارتفعت نسبة البطالة وازدادت نسبة الفقر بشكل حاد، وتدهورت الأوضاع الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث أن الكثير من السكان الفلسطينيين لم يعودوا قادرين على الحصول على الخدمات بسبب الحصار. وقد طرأ تراجع حاد على قدرة الأجهزة الطبية الفلسطينية على مواجهة احتياجات المواطنين بسبب عدم توفر الأدوية والأجهزة جراء الحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني.

كما أن الحرب الإسرائيلية على غزة أدت إلى تفاقم الأوضاع في شتى مناحي الحياة في قطاع غزة. كما أن تنامي آفة الفقر والبطالة والضرر المستمر الذي لحق بالبنية التحتية والمؤسسات التعليمية ومرافق الصحة والبيئة، قد ألحق أضرارا بالغة بصحة السكان الفلسطينيين، ولاسيما النساء والأطفال.

ثالثا: توأمة الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة مع جامعات الدول الأعضاء:

أكدت قرارات المؤتمرات الإسلاميّة المتعاقبة التي اعتمدها وزراء الخارجية ضرورة تعزيز التضامن الإسلاميّ مع شعب فلسطين ودعم طلابها وإجراء التآخي بين الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة مع الجامعات في الدول الأعضاء وتقديم الدعم المادي والأكاديمي لها، وذلك لما لهذه الجامعات من دور أساسي في دعم صمود الشعب الفلسطيني لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وما تلعبه في الوقت الراهن من دور هام في مرحلة البناء وإعادة التأهيل. وضمن هذا التوجه، قررت القمة الإسلاميّة الاستثنائية الثالثة إنشاء جامعة الأقصى في مدينة القدس الشريف.

كانت الدورات المتعاقبة للجنة الإسلاميّة للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية قد حثت الدول الأعضاء على تنفيذ هذه القرارات ووضع آلية مناسبة تكفل تطبيقها من قبل المؤسسات المعنية في الدول الأعضاء، مما سيمكّن الجامعات في الأراضي الفلسطينية من الاضطلاع بمهامها في ظروف إعادة البناء ومواصلة تأهيل الشباب الفلسطيني.

تواصل الأمانة العامة حث الدول الأعضاء على تنفيذ القرار الخاص بتوأمة الجامعات الفلسطينية مع الجامعات في الدول الأعضاء، والذي يقضي بتشجيع الجامعات فيها على توقيع وثيقة توأمة بينها وبين الجامعات والمعاهد في الأراضي الفلسطينية، لاسيّما في مدينة القدس الشريف، وتقديم المساعدة المادية والأكاديمية لها حتى تتمكن من مواصلة دورها الوطني والتربوي.

رابعا: الوضع التعليميّ في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي العربية المحتلة:

لقد ألحقت سياسة العدوان التي تنتهجها إسرائيل أضرارا جسيمة بالعملية التربوية في فلسطين حيث كان للحصار والاجتياح الإسرائيلي أسوأ الأثر ليس فقط على الجوانب الإنسانية والمادية في الحياة

وإنما لحقت كذلك بالأوضاع النفسية للطلاب. فالعديد من الطلبة والمدرسين والموظفين استشهدوا، ومنهم من تعرّض للاعتقال والإهانة، وعانى الكثير منهم من إجراءات الاحتلال على الحواجز العسكرية بين المدن والقرى الفلسطينية في مختلف المحافظات. ناهيك عن الذين جرحوا برصاص جنود الاحتلال، إلى جانب ما يواجهه الطلبة الفلسطينيون من المشاكل والصعوبات أثناء ذهابهم وإيابهم من وإلى مدارسهم، عدا عن تعرضهم لمشاكل نفسية مختلفة، والتي كان لها أثر كبير على مستقبلهم وتحصيلهم العلمي.

وقد تسببت الإجراءات الإسرائيلية والحصار المفروض على قطاع غزة والاجتياح الإسرائيلي في خسائر فادحة في قطاع التعليم في فلسطين حيث تعطل تنفيذ خطط بناء وتطوير المدارس التي تعطلت الدراسة فيها أيضا بسبب الحظر الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني.

كما تعرض التعليم في مدينة القدس الشريف منذ احتلالها عام 1967م إلى تشويه مستمر وتصفية تدريجية للمناهج العربية ضمن خطة تهدف لتغيير الوضع الحضاري لمدينة القدس، وإزالة شواهد الانتماء الروحي وطمس سجل التراث الثقافي العربي لهذه المدينة المقدسة، كما منع المواطنون الفلسطينيون من ترميم مدارسهم وبناء مدارس جديدة. وقد أدى سوء أحوال المدارس الفلسطينية إلى انتقال عدد من الطلبة الفلسطينيين إلى المدارس الحكومية التابعة لإسرائيل، وذلك بسبب قلة الموارد المالية لمعظم هذه المدارس. وعليه فقد جذبت المدارس التابعة للسلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية حوالي 40% من الطلبة الفلسطينيين بسبب أوضاعها المالية الجيدة والمرافق والتجهيزات المتوفرة فيها، ممّا جعلها أفضل من مثيلاتها من المدارس الوطنية الخاصة.

دعا الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية، الذي انعقد على مستوى الوزراء في الأول من نوفمبر 2009، الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي أعضاء المجلس التنفيذي والمؤتمر العام لليونسكو إلى جعل الأخير يصدر قراراً لوقف الإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال في محاولة لتغيير الطابع الثقافي لمدينة القدس ومعالمها التاريخية والحضارية بما في ذلك أعمال الحفر وسرقة تراث المدينة. التقى مجموعة سفراء منظمة المؤتمر الإسلامي لدى اليونسكو أكثر من مرة لمناقشة الإجراءات الممكنة.

فضلا عن ذلك، قرر الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية تشكيل لجنة فنية من الدول الأعضاء للوقوف على الحاجات العاجلة للقطاعات الحيوية في القدس. لذلك تم إرسال لجنة مشتركة من المنظمة والبنك الإسلامي للتنمية إلى مدينة القدس لإجراء التقييم المبدئي. وكانت اكتشافات هذه اللجنة المشتركة في مجال التعليم تبعث على الصدمة، فالمدينة في حاجة عاجلة إلى إنشاء عشرين مدرسة على الأقل بسعة 2000 فصل دراسي للوفاء بالاحتياجات المتزايدة لقطاع المدارس.

وتدعو الأمانة العامة الدول الأعضاء إلى أن تسارع في تقديم جميع أنواع الدعم والمساندة المالية والأكاديمية للمدارس والجامعات في المناطق الفلسطينية كافة وخاصة في القدس الشريف، وزيادة عدد الطلبة الفلسطينيين الذين يقبلون في جامعاتها في تخصصات الطب وطب الأسنان والتخصصات الهندسية والزراعية والقانون، وزيادة عدد المنح، والتوأمة مع الجامعات الإسلاميّة، تنفيذاً لقرارات المؤتمرات

الإسلاميّة المتعاقبة، وتعزيزاً للتضامن الإسلاميّ مع الشعب الفلسطيني كي تبقى هذه المؤسسات التعليمية أحد المرتكزات الهامة في تثبيت سلطته الوطنية على أرض وطنه فلسطين.

خامسا: الوضع التعليمي في الجولان السوري المحتل:

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أعمال القمع وإغلاق المؤسسات التعليمية في الجولان السوري المحتل، ولاسيما طرد المدرسين السوريين من أعمالهم وحظر الكتب والمناهج السورية في المدارس ومنع الطلاب السوريين من متابعة تعليمهم العالي في الجامعات السورية وحرمان الذين يتلقون تعليمهم العالي من حق العودة إلى ديارهم وفرض اللغة العبرية على الطلاب السوريين، وفي ذلك انتهاك واضح لحقوقهم الأساسية ولاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

إن الممارسات الإسرائيلية آنفة الذكر في الجولان السوري المحتل تهدف إلى طمس الهوية الثقافية العربية وفرض مقررات تعليمية إسرائيلية تحمل في طياتها الكراهية والتعصب الديني، مما يستدعي من الدول الأعضاء والهيئات والمؤسسات الدولية المختصة التصدي لهذه السياسة الإسرائيلية المخالفة للقوانين والمواثيق الدولية وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

{{}}{{}}{{}}

HC/13/CULT/ICECS36-SG-REP.DOC
ADHAM